الأمم المتحدة

S/2002/966

مجلس الأمن

Distr.: General
28 August 2002
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للدانمرك لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أوجه انتباهكم إلى البيان الصادر في ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٢ عن رئاسة الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي، بشأن المحكمة المخصصة لحقوق الإنسان المعنية بالجرائم المرتكبة في تيمور الشرقية (انظر المرفق).

وسأكون ممتنة لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إلين مارغريت **لوي**
الممثلة الدائمة للدانمرك لدى الأمم المتحدة

290802 290802 02-55183 (A)
0255183

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للدانمرك لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

بيان صادر عن رئاسة الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي، بشأن المحكمة المخصصة لحقوق الإنسان المعنية بالجرائم المرتكبة في تيمور الشرقية

رحب الاتحاد الأوروبي بإنشاء المحكمة المخصصة لحقوق الإنسان بشأن تيمور الشرقية. وبالنظر إلى صدور أول حكم عن هذه المحكمة مؤخرا، يود الاتحاد الأوروبي التصريح بما يلي:

يتابع الاتحاد الأوروبي عن كثب المحاكمات الجارية في المحكمة الإندونيسية المخصصة لحقوق الإنسان بشأن تيمور الشرقية، ويعرب عن انشغاله إزاء عدم القيام حتى الآن بإيلاء الاعتبار الكامل في تلك المحاكمات لأحداث العنف التي شهدتها تيمور الشرقية في عام ١٩٩٩. وقد لاحظ الاتحاد بقلق العدد المحدود من الضحايا ممن استدعوا للإدلاء بشهادتهم، فضلا عن غياب شهود من بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية ومراقبين مستقلين كانوا موجودين في تيمور الشرقية آنئذ.

كما لاحظ الاتحاد الأوروبي عدم إيلاء الاعتبار لأدلة هامة تمخضت عنها تحقيقات أُجريت في تيمور الشرقية، ومن شأنها تدعيم القضايا المعروضة أمام المحكمة المخصصة لحقوق الإنسان.

ويخشى الاتحاد الأوروبي أن يؤدي عدم استدعاء مثل هؤلاء الشهود أو تقديم تلك الأدلة إلى الانتقاص من مصداقية الأحكام الصادرة عن المحكمة. وعلاوة على ذلك، ما زال الاتحاد الأوروبي منشغلا إزاء محدودية ولاية المحكمة المخصصة لحقوق الإنسان.

وأخيرا، يود الاتحاد الأوروبي أن يشدد على أن السبيل الوحيد إلى تعزيز الثقة في الهيئة القضائية هو تقديم مقترفي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية إلى العدالة. ويحث الاتحاد الأوروبي السلطات الإندونيسية على أن تكفل مطابقة الإجراءات المتبعة في المحكمة لسيادة القانون واحترامها التام للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وتؤيد هذا البيان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة للاتحاد الأوروبي، والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، وليختنشتاين والنرويج، العضوان في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة وفي المنطقة الاقتصادية الأوروبية.